



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٩ يناير ٢٠١٩

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بتعديل المادة (٢٩ مكرراً) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح
خليل إبراهيم الصالح

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
ويحال إلى لجنة الإسكان

١٩ / ١ / ٢٠١٩

اقتراح بقانون
بتعديل المادة (٢٩ مكرراً)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (٢٩ مكرراً) من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه النص الآتي:

" إذا حصل رب الأسرة من بنك الائتمان الكويتي على قرض لبناء مسكن أو لشراءه، ثم تصرف في العقار بالبيع، وقام برد مبلغ القرض كاملاً إلى البنك، وليس له أو أسرته مسكن كان له التقدم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بطلب لتوفير مسكن ملائم على أن يكون ذلك بحق الانتفاع أو الإيجار له ولأسرته."

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بتعديل المادة (٢٩ مكرراً)
من القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ في شأن الرعاية السكنية

لما كان الدستور قد أكد على توفير السكن الملائم للأسر الكويتية وحرص على النص في المقومات الأساسية للمجتمع على هذا الأمر رعاية للأسرة الكويتية. وقد جاء القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٣ محققاً لغاية معالجة مشكلة شريحة من المجتمع تعاني من أزمة السكن، اهتداء بأحكام الدستور، وهي فئة من باع بيته لمرة واحدة وسدد كامل قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي، إلا أن مبدأ العدالة والمساواة يقتضي منح ذات الحق لمن باع بيته لأكثر من مرة، طالما سدد كامل قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي. وحيث أن المادة سالفه الذكر، قد حرمت الأسر الكويتية التي تصرفت ببيع بيتها أكثر من مرة، من فرصة الحصول على السكن بالانتفاع أو الإيجار، وقصرته على من باع بيته لمرة واحدة، ونظراً لوقوع ما يزيد على ألف أسرة في ضيق وأزمة سكن، بعد بيعها البيت لأكثر من مرة، فإن التحديد الذي أورده المادة سالفه الذكر قد أضر بمئات الأسر الكويتية والتي أصبحت غير قادرة على امتلاك سكن في ظل غلاء الأسعار، لذا تم تقديم الاقتراح بقانون المرفق من أجل رفع هذا العبء عن هذه الأسر الكويتية.